يهدف لدعم الإنتاج وبيئة الاستثمار

دعم الصناعيين لإعادة تأهيل منشآتهم بقروض فائدتها ٧ بالمئة فقط

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: بغرض ترميم وتأهيل المباني المتضررة واستبدال وشراء الآلات

هناء غانم

أطلقت رئاسة مجلس الوزراء منتجاً مصرفياً جديداً في مشروع البرنامج التشغيلي لإعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتضررة في كل المحافظات استناداً لتوصية اللجنة الاقتصادية، والذي يستهدف إعادة إحياء النشاط الاقتصادي والتخفيف من آثار التدمير الذي خلفته الأعمال الإرهابية على القطاع الصناعي في كل المحافظات، من خلال تقديم الحافز لأصحاب المنشآت المتضررة للقيام بترميم منشآتهم وإدخالها في العملية الإنتاجية مجدداً وتعزيز مسارات النمو والتعافي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

وافقت اللجنة الاقتصادية جاءت من حيث المبدأ على مقترح وزارة المالية بإطلاق المنتج المصرفي لتوفير التمويل للمشاريع المتضررة بهدف إعادتها للعمل شريطة ألا يكون تصنيف المشروع ضمن مرحلة التعثر، وكلفت وزير المالية والمعنيين عقد اجتماع بحضور ممثلين عن وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي حتى يتم تصنيف المشاريع المتضررة التي سيتم تشميلها بالمنتج المقترح حسب الأولوية والقطاعات والعمل على مراجعة البرامج القائمة التي تدعم أسعار الفائدة للمنشآت المتضررة لبعض الأنشطة الاقتصادية لمواءمتها مع المنتج المقترح وتقديم المقترحات المناسبة.

حيث تم الاتفاق على أن يستهدف البرنامج إعادة إحياء النشاط الاقتصادي والتخفيف من آثار التدمير الذي خلفته الأعمال الإرهابية على القطاع الصناعي في كل المحافظات من خلال تقديم الحافز لأصحاب المنشآت المتضررة للقيام بترميم منشآتهم وإدخالها في العملية الإنتاجية مجدداً وتعزيز مسارات النمو والتعافي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد أن الاستفادة من البرنامج المذكور يأتي بغرض ترميم وإعادة تأهيل المباني الخاصة بالمشروع المتضرر واستبدال وشراء الآلات وتمويل رأس المال العامل أو رأس المال العامل والثابت معاً علما أن فترة تقديم الطلبات تمدد لعام من تاريخ اعتماد البرنامج، وأكدت أحمد أن الطلب المقدم من الصناعي يجب أن يترافق مع دراسة جدوى اقتصادية للمنشآت المتضررة وسيتم تنفيذ البرنامج في إطار برنامج دعم أسعار الفائدة وفق الاتفاق الإطاري الموقع بهذا الخصوص، علماً بأنه تم تحديد نسبة الضرر بالنسبة للمنشآت التي يمكنها الاستفادة من البرنامج بحيث تتم مراعاة عملية تحقيق التوازن ما بين إمكانيات الدعم المتوفرة وفق برنامج دعم أسعار الفائدة وحجم الدعم المطلوب وأيضاً الإمكانات الذاتية لصاحب المنشأة المتضررة وقدرته على ترميم منشأته. وبالتالي الهدف هو تسريع دخول المنشآت بالعملية الإنتاجية وتوسيع شريحة المستفيدين الذين هم بحاجة فعلاً إلى دعم بقدر مناسب يضاف إلى قدراتهم الذاتية على التأهيل.

وحول أهمية القرار أكد أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها الصناعي أيمن مولوي أن قرار اللجنة الاقتصادية مهم جداً ويهدف إلى دعم الإنتاج وتعزيز بيئة الاستثمار وتحسين واقع الخدمات والبنية التحتية في المعامل والمنشآت الصناعية بما يسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني. علماً أن هذا المطلب قديم لكنه كان محصوراً في المدن الصناعية الخاصة بمدينة حلب.

وتساءل مولوي لماذا جاءت موافقة اللجنة الاقتصادية مرهونة ومشروطة بتحديد نسبة الضرر في المنشآت حيث تقوم اللجنة المخصصة بالكشف على المنشأة وفي حال كانت نسبة الضرر في المنشآت مثلاً ٦٠ بالمئة لماذا يحرم الصناعي من هذا العرض علماً أنه يكون بحاجة أكبر إلى الدعم.

ومن الجدير ذكره أن اعتماد المشروع المذكور من اللجنة الاقتصادية للموافقة عليه واعتماده وتعميمه على الجهات المعنية، ترافق مع اقتراح الغاء البرنامج التشغيلي الخاص بالمنشآت الصناعية المتضررة في محافظة حلب، لأن البرنامج المقترح الجديد يشمل كل المحافظات.

أحد سيناريوهات دمج التسليف والتوفير (شركة مساهمة)

عبد الهادي شباط

بينما تدور وتتناقش بعض الأسماء في التجاري السوري لاختيار مدير عام خلفاً للمدير العام السابق الدكتور علي يوسف توشك أيام المسار الوظيفي (الذي تم تمديده) لمدير عام المصرف العقاري على الانتهاء، وهو ما يثير حالة ترقب وتكهنات بالإدارة التي ستخلف الدكتور مدين علي وربما السؤال الأبرز في التجاري السوري والعقاري هو: هل سيكون البدلاء من الوسط الأكاديمي أم من العاملين في القطاع المصرفي العام؟.

على التوازي ما زال الانتظار يسود مصرفي التسليف الشعبي والتوفير حول أهمية وحقيقة مشروع الدمج الذي تحدثت عنه وزارة المالية واعتبرته في اجتماعها الأخير حول الموضوع أنه (الدمج) ضرورة ويلبي متطلبات النظام المصرفي الجديد.

وفي تصريح لمصدر مصرفي حول شكل الدمج والسيناريو المتوقع بيّن أنه يتم مؤخراً نقاش تحويل المصرفين لشركة مساهمة مملوكة للدولة كأحد الخيارات التي يمكن أن يذهب لها شكل الدمج وهو ما يسمح بمنح مرونة أوسع في الإدارة واتخاذ القرارات والاستجابة أكثر لمتغيرات العمل المصرفي وحاجات السوق المحلية، لكن ذلك مازال خياراً يتم نقاشه إلى جانب خيار البقاء ضمن منظومة العمل المصرفي الحكومي والقوانين الحالية الناظمة له.

وكان وزير المالية أكد في حديث له حول دمج المصرفين أهمية أن يراعي التوزع الجغرافي الجديد الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي والصناعي وخاصة المدن الصناعية. وضرورة الاهتمام بالرؤية البصرية للمصرف الجديد، وأن تكون عصرية وتعكس هوية المصرف، وإلى الإسراع بإنجاز أعمال اللجان المعنية بالدمج والتركيز على الاستفادة من نقاط القوة الموجودة لدى المصرفين في عملية الدمج بحيث يحقق المصرف الجديد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

لكن تساؤلات ما زالت تدور حول مسوغات الدمج وتوقيته وخاصة أن الكثير من التجار التي شهدناها في دمج المؤسسات الحكومية لم تكن موفقة.

بينما يدافع مؤيدو الدمج عن توجهاتهم بأن مدخلات الدمج في القطاع المصرفي مختلفة عما كان يجري سابقاً من عمليات دمج لمؤسسات وشركات خاسرة أو فاشلة وهو ما يتسبب عند الدمج بظهور كيان جديد لكنه أيضاً غالباً ما يكون فاشلاً، في حين مؤشرات المصارف جيدة ومتطورة وحكماً ستؤدي لظهور كيان ناجح أو منظمة مصرفية ناجحة لكن هواجس الدمج باتت تقرض نفسها في المصرفين، حيث تسود حالة من الترقب لدى معظم العاملين فيهما لجهة كيف سيكون حالهم بعد التجار؟ وهل ستتغير وظائفهم؟ وهل سيسهم ذلك في تسرب الكفاءات التي يعاني منها القطاع المصرفي الحكومي أصلاً أم إن الكيان الجديد سيتسع للجميع ويكون أكثر تنظيماً وقدرة على الاستفادة من الكفاءات والكوادر العاملة في المصرفين؟.. وكانت مصادر في وزارة المالية أوضحت في وقت سابق أن مشروع قانون إدارة المصارف العامة ما زال قيد البحث وهو مرتبط بصدور قانون إصلاح شركات القطاع العام ومؤسساته الاقتصادية (الصناعية) لأن هناك الكثير من المواد والتعديلات التي يجري نقاشها في مشروع قانون المصارف الجديد تعتمد على مواد ونصوص واردة في مشروع قانون إصلاح المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة.

٣٠ ألف طن شعير إجمالي المسوق خلال الموسم الحالي

مدير الأعلاف لـ«الوطن»: التجار يدفعون أسعاراً أعلى للفلاحين وليس لدينا مشكلة بذلك.. المهم ألا نستورد

رامز محفوظ

بين مدير المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة استلمت أكثر من ٣٠ ألف طن من مادة الشعير خلال الموسم الحالي، وأنها لم تعد تستلم المادة من الفلاحين منذ مدة رغم أنه لم يتم إغلاق باب الاستلام، وذلك لدفع القطاع الخاص للفلاح أعلى من السعر الذي حددته المؤسسة.

وقال: عندما كان سعر كيلو الشعير في السوق ٢٠٠٠ ليرة قامت المؤسسة برفع السعر أكثر من السوق إلى ٣٠٠٠ ليرة إضافة إلى ثمن أكياس الخيش وهو ١٥٠ ألف ليرة وحينها توجه الفلاح لبيع المادة للمؤسسة، لكن عندما دخل القطاع الخاص على الخط ودفع سعراً أعلى توقف الفلاح عن بيع المادة للمؤسسة وأصبح يبيعها للقطاع الخاص وهناك كميات كبيرة اشتراها القطاع الخاص.

شباط أشار إلى أنه ليس لدى المؤسسة مشكلة سواء تم بيع المادة للمؤسسة أو للقطاع الخاص، فالهم أن تتوفر المادة محلياً وألا نحتاج لاستيرادها واستنزاف القطع الأجنبي، لافتاً إلى أن هناك مخزوناً جيداً من المادة لدى المؤسسة وليس هناك نقص فيها.

وأشار إلى أن مخازين المؤسسة من كل المواد العلفية جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، ومنذ بداية العام حتى تاريخه اشترت المؤسسة مواد علفية بمبلغ ٧٧٠ مليار ليرة وباعت بحدود ٤٥٠ مليار، لافتاً إلى أن النسبة الأكبر من مبيعات المؤسسة هي لمادة النخالة بالدرجة الأولى ومن ثم مادة الكبسول الذي ينتج بمعامل المؤسسة إضافة إلى بيع بقية المواد العلفية.

وأوضح مدير مؤسسة الأعلاف بأن سعر مادة الذرة الصفراء في المؤسسة حالياً أصبح موازياً لسعر السوق بعد أن كان أعلى منه خلال الفترات السابقة لكنها منطقياً تعتبر أرخص من السوق باعتبار أن مواصفاتها أعلى، مبيناً في الوقت نفسه إن أسعار كل المواد العلفية في المؤسسة أرخص بكثير من السوق باستثناء مادة الذرة التي أصبح سعرها موازياً للسوق.

ولفت إلى أن مبيعات المؤسسة من كل المواد العلفية منذ شهر تقريباً بحدود ١٠ مليارات يومياً وأرباحها لا تتجاوز ٢ بالمئة مقارنة بنسبة أرباح القطاع الخاص وهي أكثر من ذلك بكثير.

وبخصوص استلام الذرة الصفراء المحلية أوضح شباط أن المؤسسة تبدأ باستلام مادة الذرة الصفراء المحلية عادة خلال موسم إنتاجها، أي خلال الفترة الممتدة من ١٥ تشرين الأول حتى ١٥ كانون الثاني من العام المقبل وذلك بعد دراسة حاجة المؤسسة من المادة وكميات الإنتاج، متوقعاً أن يكون الإنتاج وفيراً هذا الموسم ووفقاً للتقديرات من الممكن أن يقارب إنتاج العام الماضي أو أكثر.

ولفت إلى أن مشكلة نشر الذرة الصفراء على الطرقات والتي كنا نعاني منها خلال السنوات السابقة باتت من الماضي بعد زيادة عدد المجففات التابعة للقطاع الخاص وإدخال مجفف ضخم تابع للقطاع العام في معمل السكر في تل سلحب في الخدمة استطاعته تتجاوز ٢٠٠٠ طن يومياً، لافتاً إلى أن عدد المجففات الكلية هي ٨ مجففات تابعة للقطاع الخاص ومجفف واحد تابع للقطاع العام.

لا فرق بين مستثمر محلي وأجنبي

مديرة هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: مستثمرون أجانب يقيمون أربعة مصانع خلال هذا العام

محمد راكان مصطفى

قالت مدير عام هيئة الاستثمار السورية ندى لايقة لـ«الوطن»: إن عام ٢٠٢٤ شهد تطوراً ملحوظاً في أعداد المشروعات الأجنبية المستقطبة حيث حصلت ٤ مشروعات جديدة على إجازات استثمار، وذلك بعد توقف في مؤشرات جذب المشروعات في عام ٢٠٢٣، ليصل عدد المشروعات الكلي منذ تاريخ صدور القانون إلى ٨ مشروعات بتكلفة تقديرية ٣٠٠ مليار ليرة سورية و٣١٨ فرصة عمل.

وأوضحت مدير عام الهيئة أن المشروعات تعود لمستثمرين عرب وأجانب، وضمن قطاع الصناعات الهندسية والكيميائية وتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة والنقل، مشيرة إلى أن مشروعين منها يدخلان مرحلة الإنتاج الفعلي.

واعتبرت لايقة أن المؤشرات تعكس منحنى ايجابياً في جذب وتنفيذ الاستثمار الأجنبي في ظل القانون ١٨ لعام ٢٠٢١ ومساعي الجهات الحكومية للترويج للمناخ الاستثماري في سورية وتبسيط إجراءات دخوله وتوطينه، كما تعكس زيارات الوفود ورجال الأعمال الأخيرة إلى هيئة الاستثمار السورية آفاقاً واعدة لزيادة هذه المشروعات خلال الفترة المقبلة سواء من ناحية العدد أم الحجم أم القطاع والنشاط المستهدف.

وأشارت لايقة إلى أن القانون ١٨ لعام ٢٠٢١ لم يميز في المعاملة بين مستثمر محلي وأجنبي، وتساوى الاثنان في الحقوق والواجبات وحصلا على الضمانات ذاتها، ونوهت بالسماح بالحوافز المالية ضمن القانون بتحويل أرباح وفوائد المشروع السنوية وحصيلة التصرف بحصته من المشروع إلى الخارج فيما يتعلق بالمال الخارجي المستثمر، وكذلك تسديد كل الالتزامات المترتبة على المشروع بالقطع الأجنبي.

وكانت لايقة قد بينت في تصريح لـ«الوطن» أنه تم منح ٦٣ إجازة استثمار خلال النصف الأول من العام الحالي، بتكلفة تقديرية تتجاوز ٥٣ تريليون ليرة، وتحقق ٦٧٧٨ فرصة عمل، معيدة هذا النمو في الإقبال على الاستثمار إلى عدة أسباب: أولها الترخيص لمشروعي نقل وآخر صناعي على مستوى عال جداً خلال هذا العام، إضافة إلى إدراج قطاع النقل حديثاً في قانون الاستثمار رقم ١٨ بعد أن كان هذا القطاع متضرراً في السنوات السابقة، إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي المهم لسورية على الدول الأخرى والذي حدث خلال الفترة الأخيرة.

واحتل قطاع النقل المرتبة الأولى في القطاعات التي مُنحت لها إجازات استثمار في النصف الأول العام الحالي، حيث وصل عددها إلى ٤٥ مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت قرابة ٥٠,٢ تريليون ليرة تؤمن نحو ٣٥٤٣ فرصة عمل، في حين وصل عدد المشروعات في القطاعات الصناعية إلى ٩ مشروعات بتكلفة تقديرية تصل إلى ١,٧ تريليون ليرة تؤمن ١٤٨٤ فرصة عمل، لتأتي مشروعات الطاقات المتجددة في المرتبة الثالثة خلال العام الحالي، حيث بلغ عدد المشروعات ٤ مشروعات بتكلفة تتجاوز بـ٤,١٦٣ مليار ليرة والتي تؤمن فرص عمل لـ٧٠ عاملاً. أما الإجازات الممنوحة في مجال القطاع السياحي فقد وصل عددها إلى ثلاثة مشروعات بلغت تكلفتها نحو ٨٦٩,٩ مليار ليرة، ليصل عدد فرص العمل المؤمنة من خلالها إلى ١٦٢٦ فرصة، وأخيراً القطاع الزراعي حيث وصل عدد المشروعات فيه إلى مشروعين بتكلفة تقدّر بـ١٠,٧ مليارات ليرة، وبعدد فرص عمل يبلغ ٥٥ فرصة.

بيانات المركزي للإحصاء تكشف تراجع نمو قطاع البناء في ٢٠٢٢

الجلالي لـ«الوطن»: تراجع الاستثمار طبيعي في ظل التضخم

راما العلاف

كشفت بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٢٣ عن وجود تراجع في منح رخص البناء السكنية خلال عام ٢٠٢٢ بمعدل ٥٦ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٢١، إذ تم منح /٢٠٣٣/ رخصة بناء سكنية خلاله، في حين تم منح ٤٦٢٤ رخصة خلال ٢٠٢١.

ووفقاً للبيانات يوجد تراجع في عدد وحدات السكن خلال العام ٢٠٢٢ بمعدل ٥١ بالمئة، إذ بلغ عدد وحدات السكن خلال العام ٢٠٢٢ نحو ٨٦٣٣ وحدة سكنية بمساحة طابقية تقدر بـ/١,٦٩/ مليون م٢، في حين بلغ عدد وحدات السكن عام ٢٠٢١ نحو ١٧٤٧٦ وحدة سكنية بمساحة طابقية تقدر بـ/٢,٣/ مليون م٢.

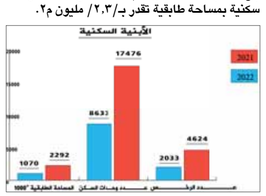

وفيما يخص الأبنية السكنية التجارية فقد تم منح /٣٩٦/ رخصة بناء خلال عام ٢٠٢٢ بمعدل تراجع قدره ٤٣ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٢١، إذ تم منح /١٩٨/ رخصة، في حين بلغ معدل التراجع خلال عام ٢٠٢٢ في عدد وحدات السكن /٣٢/ بالمئة و/٤/ بالمئة في عدد المحال التجارية من الأبنية السكنية التجارية، إذ بلغ عدد وحدات السكن ٤١٣١ وحدة سكنية بمساحة طابقية بـ/٥٦٨/ ألف م٢، و/٤٦٠٥/ محال تجارية بمساحة طابقية تقدر بـ/١٢٠/ ألف م٢ وذلك يشمل المحافظات باستثناء حلب وإدلب والرقة، في حين بلغ عدد وحدات السكن في الأبنية السكنية التجارية /٦١٥٧/ ألف وحدة سكنية بمساحة طابقية تقدر بـ/٩٦٨/ ألف م٢ و/٤٨٠٤/ آلاف محل تجاري بمساحة طابقية تقدر بـ/٢٢٣/ ألف م٢ خلال عام ٢٠٢١.

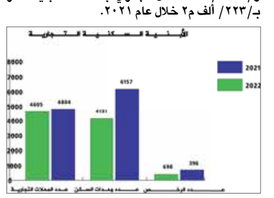

وفيما يخص الأبنية التجارية فقد وصل إجمالي المحال التجارية إلى /٢٥٥٣/ محلاً تجارياً بمساحة طابقية تقدر بـ/٦٥/ ألف م٢ على مستوى المحافظات باستثناء حلب وإدلب والحسكة والرقة، بمعدل تراجع قدره /٣٣/ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٢١، إذ كان عدد المحال التجارية /٣٨٣٦/ محلاً بمساحة طابقية تقدر بـ/١٨٢/ألف م٢.

ولفتت الإحصائيات إلى تراجع عدد المنشآت الصناعية المشادة خلال ٢٠٢٢ بمعدل /٦٣/ بالمئة إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية /٢٩٢/ منشأة بمساحة طابقية تقدر بـ/١٦٧/ ألف م٢ باستثناء دمشق وحلب وحمص وإدلب ودير الزور والرقة والحسكة والسويداء ودرعا، في حين أن العدد خلال ٢٠٢١ بلغ /٧٩٨/ منشأة بمساحة تقدر بـ/٧٤٢/ ألف م٢، كما سجل عدد الرخص الممنوحة خلال العام ٢٠٢٢ تراجعاً بمعدل /٦٤/ بالمئة حيث تم منح /٢٧٧/ رخصة خلال ٢٠٢٢ في حين تم منح /٧٦٥/ رخصة في ٢٠٢١.

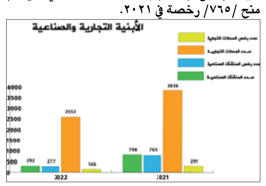

الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أعاد في حديثه لـ«الوطن» أسباب تراجع معدلات نمو قطاع البناء والتشييد في سورية خلال عام ٢٠٢٢ إلى التضخم الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار والتكاليف بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى تراجع العرض.

واعتبر أن الإحصائيات تؤكد هذه القاعدة الاقتصادية.

ورأى الخبير الاقتصادي أن تراجع الاستثمار عموماً في سورية أمر طبيعي جداً في ظل التضخم وارتفاع التكاليف.

ولفت إلى أن ذلك يؤدي إلى العزوف عن الاستثمار الإضافي وعرض وحدات سكنية أو تجارية أو صناعية إضافية، إضافة إلى تدني القدرة الشرائية للمواطن ما يجعل السكن في المرتبة الثانية ضمن أولوياته، رغم أنه حاجة ماسة إلا أن حاجة الطعام والشراب اليومية تحتل المرتبة الأولى ضمن الأولويات وخاصة في حالة ضعف الدخل.

وأكد الجلالي أن تراجع معدلات الاستثمار في سورية يؤدي إلى تراجع معدلات التنمية ما ينعكس على الدخل مستقبلاً.